

روسيا الاتحادية: على مجلس أوروبا أن يكفل حماية حقوق الإنسان في الشيشان

عشية الحوارات التي ستدور في مجلس أوروبا حول الأوضاع في الشيشان، تدعو منظمة العفو الدولية مجلس أوروبا والدول الأعضاء فيه إلى طرق جميع السبل المتاحة من أجل حماية حقوق الإنسان وتطبيقها في جمهورية الشيشان وجمهورية شمال القوقاز المحيطة بها.

ويجب أن يواصل مجلس أوروبا مراقبة الأوضاع في الشيشان، بالإضافة إلى أوضاع اللاجئين والأشخاص المهجرين داخلياً من الشيشان وإصدار تقارير بشأنها. كما ينبغي التشجيع على مزيد من التعاون بين هيئات حقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا والسلطات الحكومية الروسية المعنية.

وعندما تناقش الجمعية البرلمانية، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول، التقارير الثلاثة- التقرير المتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في الشيشان؛ والتقرير المتعلق بالأوضاع السياسية في الشيشان؛ والتقرير المتعلق بالأوضاع الإنسانية للشيشان المهجرين داخلياً- ينبغي أن تكرر الجمعية البرلمانية التأكيد على أنه لا يجوز تبرير انتهاكات حقوق الإنسان بأي شكل من الأشكال، وأنه ينبغي وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب. وتدعو منظمة العفو الدولية مجلس أوروبا والدول الأعضاء فيه إلى عدم إضاعة الفرصة لتعزيز آليات حماية حقوق الإنسان في روسيا والإصرار على تنفيذ التوصيات السابقة.

وما فتئت منظمة العفو الدولية، على مدى سني النزاع، توثق حالات "الاختفاء" والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب، بما فيه الاغتصاب وسوء المعاملة، على أيدي قوات الأمن، وعمليات قتل المدنيين بلا تمييز على أيدي أفراد جماعات المعارضة المسلحة. وفي الوقت الذي يفلت فيه معظم مرتكبي الانتهاكات من العقاب، فإن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين يجرون على المطالبة بتحقيق العدالة عن طريق تقديم شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد يواجهون عمليات انتقام خطيرة على قيامهم بذلك. فعلى سبيل المثال، تمكنت منظمة العفو الدولية من توثيق عدد من الحالات التي تعرض فيها مقدمو الشكاوى أو أقرباؤهم للقتل أو "الاختفاء" أو التهديدات أو إساءة المعاملة الجسدية. وفي بعض هذه الحالات، قبل لضحايا هذه الانتهاكات بصراحة إنهم عوملوا بهذا الشكل بهدف إرغامهم على سحب شكاوهم. وفي 10 أكتوبر/ تشرين الأول، ستنظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في أولى حالات انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان. وكجزء من عمل منظمة العفو الدولية في توثيق الانتهاكات المستمرة، توجه مندوبوها إلى إنغوشيا في مارس/ آذار- أبريل/ نيسان، ومرة أخرى في يونيو/ حزيران من هذا العام، حيث قاموا بجمع معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في كل من الشيشان وإنغوشيا. وفي يونيو/ حزيران OMMQ، أصدرت المنظمة تقريراً حول الأوضاع في شمال القوقاز، دعت فيه مجلس أوروبا، من جملة أمور أخرى، إلى زيادة تدابير حماية حقوق الإنسان في شمال قوقاز: (EUR 46/027/2004).

وستعقد جلسة أكتوبر/ تشرين الأول للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على خلفية الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخراً في بيسلان بأوسيتيا الشمالية. وقد أدانت منظمة العفو الدولية بشدة عملية احتجاز الرهائن، التي قُتل فيها PPN شخصاً وأصيب عدد أكبر بجراح. ويساور المنظمة قلق من أنه في أعقاب عملية احتجاز الرهائن، ربما تتآكل حماية حقوق الإنسان باسم الأمن وما يسمى بـ "الحرب على الإرهاب". وقد اعتمد مجلس الدوما (البرلمان الروسي) قراراً يدعو إلى اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب، قد تنطوي على أخطار تتهدد حقوق الإنسان وحرية التنقل وحرية التعبير. كما يساور المنظمة قلق بالغ بشأن الأنباء التي تتحدث عن أن أعداداً كبيرة من الأشخاص من أصل قوقازي أو من آسيا الوسطى قد اعتُقلوا في موسكو وفي مدن رئيسية أخرى في شتى أنحاء روسيا الاتحادية، وأنه تم ترحيلهم إلى مناطق أخرى داخل روسيا، وأن الحقوق الإنسانية للعديد من هؤلاء الأشخاص قد تعرضت للانتهاك خلال عمليات الترحيل.

وفي الوقت الذي تقر منظمة العفو الدولية بواجب روسيا نحو حماية مواطنيها من الجرائم العنيفة، فإنها تحث السلطات على ضمان أن تتماشى جميع التدابير التي تتخذها مع المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. وتشير التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية إلى أن القوات الروسية والقوات الشيشانية الخاضعة لإمرة الحكومة الموالية لموسكو في الشيشان قد عمدت إلى اعتقال أقارب المشتبه في أنهم مسؤولون عن احتجاز الرهائن، عقب العملية مباشرة. وقد أفرج عن معظم المعتقلين في وقت لاحق، ولكن بعضهم تعرض لإساءة المعاملة جسدياً ولفظياً بحسب ما ورد.

مكن الاتصال بمندوبي منظمة العفو الدولية الذين سيحضرون جلسة أكتوبر/ تشرين الأول للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على العنوانين التاليين:

- نيكولا دكويرث، مدير برنامج أوروبا ووسط آسيا، هاتف: UUVT NMSP TU QQ+
- فريدريك بيهر، من قسم الأبحاث/ الحملات الخاصة بروسيا الاتحادية، هاتف: PRVR TMOM TU QQ+